حزب العمل سيكون الشريك الرئيسي القادر على الابتزاز

الائتلاف الذي يقوده اولمرت محدود الضمان بعدم وجود ليبرمان وشاس المُهدد الحقيقي لاستمرارية هذه الحكومة

■ في يوم الاحد سيجلس ايهود اولمرت على كرسي رئيس الوزراء للمرة الاولى. اولمرت أحجم عن الدخول الى الديوان خلال اشهر طويلة، وكان يجلس بجوار مقعد شارون الفارغ خلال جلسة الحكومة. ولكن هذه المرحلة ستصل الى نهايتها. هذه لن تكون لحظة سهلة. لا لعائلة شارون ولا لعائلة اولمرت، ولا لأعوان شارون الذين يواصل بعضهم العمل مع اولمرت. وبالتأكيد ليس عندما يكون شارون حيا يُرزق حتى إذا كان في نفوسهم وذاكرتهم.

ليس هناك مجال للحديث عن فترة التسامح. رئيس الوزراء الجديد أهدر ما تبقى لديه من هذه الفترة على المفاوضات الائتلافية. ولكن حاشيته تأمل أن تزول الانطباعات عن هذه الفترة خلال ايام قلائل. هذه الفترة تحولنا الى دولة صغيرة مع حكومة كبيرة وتعلمنا بعض الاشياء الاضافية حول وعود السياسيين. اسابيع تمخض فيها الصراع بين الأجندة الاجتماعية والأجندة الأمنية عن تنصيب حامل الراية الاجتماعية على رأس الجهاز الأمني.

الحكومة ليست لامعة حسب اعتراف أعوان اولمرت، ولكن الدولة كانت قد شهدت في السابق حكومات لامعة، ولم يُنجنا منها إلا الله، حسب قولهم. ما يميز هذه الحكومة هو أن وزراءها البارزين هم اشخاص عقلاء. سياسيون مهنيون طبيعيون.

منذ سنوات ، يقول أحد ما لم تشهد هذه الدولة قادة طبيعيين غير مهووسين وغير شكاكين بصورة جنونية، اشخاص لا يحملون على ظهورهم ترسبات من ايام مذابح الثلاثينيات ومعركة سان سيمون واللطرون، وليست لديهم سيرة ذاتية اشكالية، وليسوا جزءا من التاريخ الفظيع. مجرد اشخاص عقلاء في منتصف العمر، يأتون مع همة بالقيام بعمل هام.

الايام هي التي ستُحدثنا إن كانت حكومة عاقلة قادرة على النجاح في دولة غير عاقلة. وهل يمكن لاشخاص من دون تراث المعارك أن يقودوا معارك تتربص بنا بعد.

وهل ترك جيل المؤسسين الأوائل الذي أنهى دوره مع رحيل شارون وأفول بيريس من ورائه ورثة جديرين ملائمين.

محاولات أتباع كديما البطولية لتبرير وجود الحكومة الحالية جديرة بالتقدير. ليس من السهل تبرير تشكيل حكومة من 15 وزيرا مع ائتلاف يبلغ 67 برلمانيا. يتوجب أن نذكر أن الخطة الأساسية كانت ائتلافا من 84 نائبا حتى لا يتمكن أي عضو في هذا الائتلاف من تهديده. هذا لم يتحقق. اولمرت رغب في ادخال حزب ليبرمان وهو لم يرغب في أن تكون كديما الرمز اليميني في هذه الحكومة. هذا لم يحدث ايضا. حتى يهدوت هتوراة التي لم يكن دخولها الى الحكومة مشكوكا فيه، بقيت في الخارج.

ما هي المدة التي ستبقى فيها شاس في الائتلاف من دون يهدوت هتوراة؟ هذا سؤال يجب أن يثير قلقا كبيرا لدى رئيس الوزراء. وهذا هو التهديد الأهم الاول لحكومته، وبذلك سيبذل جهودا كبيرة لادخالها. هذا ايضا هو السبب في أن الحقائب الوحيدة التي لم توزع هي الحقائب التي وُعد بها الاصوليون. شاس لن تصمد فترة طويلة في الوقت الذي تطاردها فيه يهدوت هتوراة من الخلف. هذا حدث مرة واحدة فقط في حكومة رابين، ولكن شاس اليوم ليست شاس السابقة، والحاخام عوفاديا يوسيف لم يعد من كان في حينه. من أخرج شاس من الحكومة في نهاية المطاف في حينه كان القاضي مئير شمغار بسبب لائحة الاتهام ضد آريه درعي.

مكانة يشاي أثرت على المفاوضات الائتلافية التي قادتها حركة شاس. يشاي رغب في حقيبة الداخلية، أما الحاخام فلم يرغب فيها. هو عرف أن الداخلية كما هي اليوم مع القيود الكثيرة المفروضة حولها ليست شيئا يمكن لشاس أن تستفيد منه. هذه ليست الفترة التي كان فيها درعي يوزع الاموال على كل من يرغب فيها، وكان يشتري ويبيع فيه. في كديما عرفوا بشأن هذا التصدع الداخلي فاستغلوه. حقيبة الداخلية بقيت خارج طاولة المفاوضات.

لا تشطبوا ليبرمان

حزب العمل ايضا بما حصل عليه من حقائب يقض مضجع قادة كديما. النفور في داخل الحزب من الرئيس عمير بيرتس كبير. الأحاديث عن الانشقاق ليست بلا أساس، وانما حالة مزاجية حقيقية. قادة حزب العمل يشعرون أنهم لا يملكون شيئا في الحزب، وهذا لا يُقاس بما سيشعرون به عندما يبدأ عمل الكنيست.

عامي ايلون سيتجول في أروقة الكنيست مثل طفل ذي طاقة زائدة في داخل غواصة. البروفيسور أفيشاي بارفرمان، الاقتصادي الدولي، سيجلس في لجنة المالية مثل طالب في الثانوية. والحاخام ملخيئور يتجول منذ الآن مع بطن مليئة، هذا ناهيك عن متان فلنائي ودماني ياتوم، كلهم يشعرون أن الحزب قد سُرق منهم.

المخاوف في كديما نابعة ايضا من تصرف عمير بيرتس كعضو في الحكومة. حزب العمل ليس مثيرا للاشكال كما يقولون، وانما بيرتس هو كذلك. هو قد يعتقد فجأة انه قادر على حل الحكومة والتوجه الى الانتخابات. هذه العلاقات، كما يعتقدون في كديما، ستُصعب الأمر على بيرتس في اخراج حزب العمل من الحكومة لاسباب غير موضوعية.

هذه المخاوف بعيدة بُعدا كبيرا عن الموقف الذي يطرحه بيرتس اليوم. إما أن تنجح هذه الحكومة في القيام بأمور كبيرة وإما أن تتحول الى حكومة إطفاء حرائق، كما يقول لمقربيه. هناك حاجة لشجاعة كبيرة للقيام بما حُدد لهذه الحكومة وأنا استعد لدعم اولمرت خلال الدرب كله، كما يقول.

علاقات بيرتس ـ اولمرت لم تتبلور بعد. ذات مرة ميز بين شارون وبين باراك كرئيسين للوزراء. الفرق حسب رأيه أن من الصعب عليك أن تقول لباراك نعم، ومن الصعب عليك أن تقول لشارون لا.

ماذا سيقول لاولمرت؟ هذا يعتمد كثيرا على اولمرت نفسه. عليه أن يتغلب على أسوار الشكوك والارتياب اذا أراد تقريب بيرتس منه. ولا مفر أمامه: مع الائتلاف الذي تشكل اليوم خطة الانطواء أصبحت ضمن علامة استفهام كبيرة. حتى اذا دخلت يهدوت هتوراة الى الائتلاف الآن، فليست هناك أي احتمالية أن تبقى هي وشاس فيها عند تنفيذ خطة الانطواء. هذا هو السبب الأساسي الذي رغب اولمرت بسببه في ادخال ليبرمان الى حكومته ـ هو أراده من اجل تلك الفترة التي سيقرر فيها تطبيق خطته السياسية والتي تتعرض فيها حكومته لخطر الانفراط.

إلا أن الشعور كان أن ليبرمان لا يرغب في الدخول فعلا. مطالب ليبرمان التي طرحها قبل الجلوس مع شاس على كديما كانت غير منطقية. هو رغب في حقيبة الأمن الداخلي، وحقيبة الاسكان مع ادارة اراضي اسرائيل، وحقيبة الاستيعاب والهجرة بالاضافة الى وزير بلا حقيبة. كما طلب اعطاءه سلطة مكافحة المخدرات وسلطة الرقابة على البناء غير المرخص والدوريات الخضراء ومكان اضافي في المجلس الوزاري السياسي ـ الأمني المصغر، هذا الى جانب العضوية التلقائية في هذا المجلس بصفته وزيرا للأمن الداخلي.

في كديما توجد قناعة بأن آرتور فنكلشتاين، مستشار ليبرمان، قد أوصاه بعدم الدخول الى الحكومة. اذا كنت ترغب في التحول الى رئيس للوزراء فعليك أن تبقى في المعارضة.

ليبرمان من ناحيته يدعي أن كديما هي التي لم ترغب فيه في الحكومة. هو يقول ان كديما لم تكتف باخراج حزبه من الحكومة، بل لم تعط شيئا حتى لرينا سولودكين. تركوا كل الجمهور الروسي خارج الجدار. وماذا حدث مع الخطوط الأساسية؟ أعطوا شاس حق الفيتو.

عندما شاهدنا الخطوط الأساسية، يقول ليبرمان، كان من الواضح لنا أننا لن نصبح جزءا من الحكومة حتى اذا عرضوا علينا حقيبة الأمن والمالية معا. نحن باقون في الخارج. سنبلور معارضة ونقرر استراتيجيتنا حول الوقوف في مواجهة الحكومة وسنتمكن من اسقاطها خلال سنة ونصف.

الآن، بقي تحالف من دون ليبرمان مع مشكلة صعبة في الوسط الروسي. للمرة الاولى منذ عام 1996، ليس هناك وزير أو حتى نائب وزير للمهاجرين، والحزب الروسي البارز يُدفع نحو الخارج. كديما التي حصلت على ثلاثة مقاعد في الوسط الروسي ستضطر لبذل جهود كبيرة للحفاظ على قوتها في هذا الوسط.

هكذا يكمون الأفواه

اولمرت دعا اليه الوزراء الموعودين في حكومته للاجتماع في صبيحة يوم الاثنين. حقيبة موفاز أُعدت في اليوم السابق حتى يأتي راضيا ولا تنشب الخلافات. جرت عملية جس نبض بين الجانبين ـ يسرائيل ميمون من جهة اولمرت وايلي تمير من جهة موفاز ـ حول ما يريده موفاز. موفاز هام لاولمرت. هو يعتقد أنه اذا كان أحد ما من الوزراء قادرا على خدمته بشيء فهما ديختر وموفاز في المجال الأمني.

موفاز جاء الى اللقاء في حالة مزاجية جيدة. اولمرت أثنى عليه ولاطفه من كافة النواحي. وعده بأن يكون الشخصية الأمنية الأبرز بالنسبة له. وأن المسألة ليست شخصية، وأنها ليست انتقاما، كما قال له بأنه كان سيبقى وزيرا للدفاع لو بقيت هذه الحقيبة بيد كديما، وأنها ستعود اليه اذا ما عادت للحزب. بعد عشرين دقيقة خرجا من الغرفة متعانقين وكأن ذلك لم يكن كافيا، فاختتماه بالقُبل المتبادلة.

بعده دخل مئير شطريت. هو راغب جدا في حقيبة المالية. وإن لم تكن المالية فالداخلية على الأقل. ولكن الداخلية بالنسبة لاولمرت هامة جدا. هي التي ستوقف البنية التحتية للحزب على أرجلها. ليس من الصحيح اعطاء هذه الحقيبة لاشخاص مثل شطريت أو موفاز حسب الاعتقاد السائد في دائرة اولمرت. بعد عامين يمكنهما أن يخوضا المنافسة على رئاسة الحكومة في مواجهة اولمرت، كما يظنون.

اولمرت بحث عن شخص يكون مواليا له، ولا ينافسه في الزعامة. شخص ما يخرج للاعلام ويدافع عنه عند الحاجة لذلك، كما كان يفعل مع شارون. اولمرت، باختصار، بحث عن اولمرت وهو يُعد هذا الدور لروني بار ـ أون.

عموما اولمرت قام بشل الأفواه الثلاثة الأكبر في السياسة الاسرائيلية: حاييم رامون، روني بار أون وداليا ايتسيك. ثلاثتهم حصلوا على ما أرادوه بالضبط. ونضيف الى ذلك هيرشيزون، حليفه على الدوام ولفني التي حرص اولمرت على اطلاعها على مجريات المفاوضات والتي يرى فيها شريكة رئيسة وديختر الذي حصل على ما أراده ايضا فأصبح لديه في المجموع ستة وزراء راضين. بقي زئيف بويم، الذي رغب في حقيبة الداخلية أو رئاسة الكنيست، فخرج مع حقيبة الاستيعاب، ولكن بويم ليس تهديدا حقيقيا حتى اذا كان خائب الآمال. وجدعون عزرا الذي فهم في مرحلة مبكرة أنه لن يتمكن من البقاء في وزارة الأمن الداخلي، وعليه، حصل على حقيبة جودة البيئة. حقيبة مزعجة مع أن هناك اشخاصا كانوا مستعدين للموت في سبيل الحصول عليها، هذا بالطبع اذا لم يكن ذلك يمس بجودة البيئة.

المقربون من اولمرت يرفضون كليا الانتقادات بأن بعض الوزراء يجلسون على المقاعد غير الصحيحة. وزير المالية، حسب رأيهم، يجلس بالضبط على الكرسي الملائم له، وتسيبي لفني هي ايضا اختيار صحيح لوزارة الخارجية، ولديهم ايضا جواب بشأن التمثيل الشحيح للنساء في الحكومة ـ اثنتان من بين 25. للمرة الاولى في تاريخ الدولة توجد قائمة بأعمال رئيس الوزراء (لفني)، وقائمة بأعمال رئيس الدولة (ايتسيك).

ولكننا نعرف بالطبع، الى أي مدى يمكن أن يصل القائم بالاعمال.

سيما كدمون
كاتبة في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/5/5

رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت بعد اجتماعه باعضاء الحكومة الجديدة في مقر الرئاسة بالقدس

بيرتس يطالب بالتقليص الاكبر رغم اعتراضات بعض جنرالات الجيش

أغلب الاحزاب الاسرائيلية تؤيد تخفيض ميزانية الدفاع

■ القرارات الاولى الكبيرة التي سيتخذها وزير الدفاع الاسرائيلي الجديد، عمير بيرتس، لن تكون كما يبدو ذات علاقة بمواضيع حربية. الجهاز العسكري لحركة حماس يحاول الحفاظ على مستوى منخفض في هذه الايام الاخيرة، بينما نعرف ان هذه المنظمة تساعد منظمات اخرى، مثل الالوية الشعبية، بأن تهاجم اسرائيل. واسرائيل تتجه حاليا في التمركز مع المجتمع الدولي في عملية عزل حماس، وليس (بالحرب ضدها). وايران تمر حاليا في طريق بناء سلاحها النووي، وعلى ما يبدو فان اسرائيل لن تواجهها مواجهة عسكرية في القريب، وانها سترد فقط في حالة توجيه صواريخ اليها من لبنان.

الجهد الاساسي لوزير الدفاع سيوجه للمواضيع الداخلية ـ وفي طليعتها ميزانية وزارة الدفاع، وفيما بعد «الانطواء» ـ تأثيره سيكون قويا وحاسما في هذه المواضيع. ففي الاحاديث التي جرت قبل الانتخابات، وأحدها كان في الاتحاد الاسرائيلي العام لعلاقات العمل والذي شارك فيه مندوبون عن جميع الاحزاب الاسرائيلية بما فيها حزب العمل، قدموا توصيات بخفض ميزانية الدفاع، وحزب العمل من جانبه فكر بتخفيض ميزانية الدفاع بمبلغ 2 مليار شيكل سنويا (ولم يتم اقرار ذلك لعدد السنوات اللازمة للتخفيض). بيرتس من ناحيته لم ينف هذه الاقوال التي تتحدث عن خفض الميزانية، بل اكدها مرة ثانية. ففي الاحاديث الداخلية يظهر نوعا من التراجع عن فكرة تقليص الميزانية بمبالغ كبيرة. وفي المفاوضات بين مندوبي حزبي كديما والعمل على تشكيل الحكومة الائتلافية تباحث الحزبان في جميع المواضيع الاقتصادية، بما فيها ميزانية وزارة الدفاع. وهذا ليس من قبيل الصدفة.

وفي خطابه الاخير في مركز حزب العمل حاول بيرتس «ان يلمح للجنرالات الكبار» في الاحتياط من خلال عزمه طرح هذا الموضوع، وبالتحديد لامثال عامي ايالون، متان فيلنائي ودماني ياتوم. والان فان بيرتس يواجه من قبل جنرالات آخرين من القوات النظامية، الذين ينظرون بترقب وحذر الى هذا الموضوع. فالجدل الكبير المنتظر بينه وبين رئيس الاركان، الجنرال دماني حلوتس. فحسب رأي الجنرال حلوتس، فان الجيش يستطيع المحافظة على حجمه الحالي، اذا واصلت اسرائيل الاحتفاظ لنفسها بقدرتها على تحديد سلم اولوياتها. ودون تحديد كهذا من قبل الجيش الاسرائيلي فانه لن يستطيع اداء مهامه التي تطلب منه من قبل المستوى السياسي. فاذا كان الحديث يدور عن تقليص الميزانية بمليارات الشواكل في كل سنة من السنوات القادمة فان تقليص مئات الملايين من الميزانية سيجد قبولا في المؤسسة العسكرية. وفي الجيش الاسرائيلي يتطلعون الى ان يكون وزير الدفاع الجديد ورئيس الحكومة متفهمين لحجم التقليص المطلوب في ظل وجود الاوضاع السياسية التي نشاهدها الان دون زيادة في هذه التقليصات الى حد يثير القلق. ولكن من المشكوك فيه أن يتمكن أحد من المستوى السياسي من اخذ القرار وتحمل المسؤولية بصورة منفردة. ومن حق الجمهور ان يتطلع الى وزير الدفاع وان يبدي رأيه بصورة واضحة ولكن بحذر. والجدل الدائر حاليا حول ميزانية الدفاع محاط بكثير من الشعارات والعناوين الكبيرة. ومع مرور الوقت يتضح ان الجيش الاسرائيلي لا يستطيع القيام بكل واجباته بحجمه الكبير الحالي ووفق بنيته في اطار الميزانية الحالية. ومع ذلك فمن المعروف بان ا لمؤسسة الامنية تحتوي على كثير من الازدواجية، وخصوصا ما بين الجيش ووزارة الدفاع وان هذه هي التي تحتاج ـ قبل غيرها ـ لعملية الاصلاح السريعة.

المؤيدون لاجراء التقليصات الكبيرة في ميزانية وزارة الدفاع يطالبون باستمرار بالغاء مشروع تصنيع الدبابة «مركباه». وهذا يعتبر نوعا من الرياضة القومية لدى اولئك الذين يريدون بكل جدية الغاء مشاريع أمنية اضافية. فحوالي مائتي مصنع، من بينها 11 في المئة فقط هي مشاغل تابعة للجيش الاسرائيلي مباشرة، ومرتبطة بانتاج الدبابة «مركباه»، حيث أن عدد هذه الدبابات قد تقلص أخيرا الى حد لم يكن قد فكر به البعض من قبل على هذا النحو. ومن ناحية ثانية فان نوعية الدبابة الحديثة قد ازدادت وتطورت، وهذا قد يكون سببا لتقليص العدد اللازم بناء على تطوير النوعية المطلوبة في نفس الوقت.

هناك آخرون يقترحون التصفية النهائية لسلاح البحرية. وحتى اذا تم تقليص هذا السلاح فانه من غير الممكن استراتيجيا الضرر به بصورة نهائية. سلاح الجو ايضا شهد نوعا من التقليص، ولكن الاسلحة اللازمة كالطائرات يزداد ثمنها بصورة تدريجية. وفي النهاية فاننا نصل الى حالة تكون فيها الدولة غير قادرة على الاحتفاظ بسلاح جو متطور ومكتمل العدد ويضم ثلاث فرق جوية كاملة حديثة ومتطورة.

لهؤلاء الذين ينظرون الى كل المشاريع الامنية على أنها تسبب الكارثة الاقتصادية للدولة، لجميع هؤلاء يمكن أن نقترح: ان يفحصوا من جديد فكرة التخلص من المشاريع الامنية الكبيرة التي هي ستكون مدخلا لخفض النفقات الكبيرة التي يستهلكها الجيش الاسرائيلي وخصوصا تلك الموجودة في جنوبي البلاد وبالتالي اقامة غيرها في النقب. وفي ظروف ستبدو كنوع من التعديل فان الجيش الاسرائيلي يفعل خيرا اذا شارك في مثل هذه المشاريع. ولكن ليس من خلال التأييد العلني المباشر لخفض الميزانية بوتائر كبيرة. فالجيش الاسرائيلي لن يتمكن من مساعدة اولئك الذين يريدون تعويضه باراض بدلا من الاسلحة اللازمة له، وهذا هو جوهر الاقتراحات التي يعرضونها على الجيش.

زئيف شيف
محلل الشؤون العسكرية
(هآرتس) 2006/5/5

ستعمل على بدء المفاوضات والاتفاق مع الفلسطينيين على أساس الاعتراف المتبادل والاتفاقات الموقعة

الخطوط الرئيسية للحكومة الاسرائيلية الحادية والثلاثين ستتطلع الى بلورة الحدود الدائمة للدولة مع اغلبية يهودية

■ الخطوط الرئيسية

1 ـ حكومة اسرائيل ستتطلع من خلال ادراكها للمسؤولية الملقاة على عاتقها بالعمل على بلورة فصل جديد في حياة دولة اسرائيل الى الارتقاء بالوحدة وإرساء دعائم السلام في صفوف الشعب، والتسامح، والاحترام المتبادل، بحب وضبط للنفوس مع تقليص الخلافات الداخلية.

2 ـ الحكومة ستتطلع الى بلورة الحدود الدائمة للدولة كدولة يهودية مع اغلبية يهودية، وكدولة ديمقراطية، وستعمل على القيام بذلك في المفاوضات والاتفاق مع الفلسطينيين التي ستجري على أساس الاعتراف المتبادل والاتفاقات الموقعة ومبادىء خريطة الطريق وايقاف العنف ونزع سلاح المنظمات الارهابية.

3 ـ الحكومة ستسعى، كما ورد سالفا، الى اجراء المفاوضات مع الفلسطينيين (..) ولكن اذا لم يقم الفلسطينيون بالتصرف كما ورد خلال الفترة القريبة، فستتحرك الحكومة ايضا في غياب المفاوضات والاتفاق معهم (..) اراضي اسرائيل التي ستتحدد حدودها من قبل الحكومة ستستوجب تقليص المناطق الاستيطانية الاسرائيلية في يهودا والسامرة.

4 ـ الحكومة ستعمل على تقليص الفجوات الاجتماعية (..) وستعمل على تحسين الجهاز الصحي عموما، وتعديل عناصر وتركيبة سلة الصحة على وجه الخصوص، وتضع الأسس لاتاحة الفرص المتكافئة للجميع.

5 ـ الحكومة ستكافح الفساد وتعطيل المعايير في كل مناحي الحياة في الدولة وعلى رأسها أنظمة الحكم والادارة العامة.

6 ـ الحكومة تحترم وتُقدر سلطات الحكم في اسرائيل: الكنيست والمحاكم وعلى رأسها محكمة العدل العليا. الحكومة ستعمل على تعزيز وترسيخ هيئات تطبيق القانون.

7 ـ الحكومة ستكافح الجريمة والعنف، وستبذل كل ما في وسعها للدفاع عن الأمن الشخصي لسكان الدولة.

8 ـ الحكومة ستعمل على الارتقاء بجهاز التعليم من عمر الطفولة المبكرة وحتى التعليم الاكاديمي.

المجال السياسي ـ الأمني

9 ـ في الثامن والعشرين من آذار/مارس 2006 ألقى القائم بأعمال رئيس الوزراء، الوزير ايهود اولمرت، خطابا في نفيه ايلان وعدد فيه النقاط الجوهرية في خطته السياسية ـ الأمنية. الحكومة ستعمل على تطبيق الخطة المذكورة (..).

10 ـ اسرائيل ستواصل العمل بصرامة من اجل ضمان أمن مواطنيها وسكانها (..) في مواجهة المنظمات الارهابية التي تُهدد بالمس بهم.

11 ـ اسرائيل ستواصل العمل بصورة فعالة (..) من اجل احباط ومنع العمليات الارهابية(.

12 ـ اسرائيل ستستكمل الجدار الأمني بالسرعة الممكنة من اجل (..) مع أخذ الاحتياجات الانسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين بعين الاعتبار(..).

13 ـ الحكومة ترى في بناء قوة الدولة العسكرية والأمنية والحفاظ على قدرتها الردعية (..) عنصرا حيويا (..) للحفاظ على سلامة الدولة (..).

14 ـ الحكومة ستتدارس امكانية تقليص ميزانية الدفاع بدءا من السنة المالية 2007 وهلم جرا.

المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسة المالية

15 ـ الحكومة ستتمسك بمبدأ الحفاظ على تقييد النفقات المحددة. الى جانب ذلك تزمع الحكومة رفع قيود الانفاق لمعدل نمو يبلغ 1,7 في المئة بدءا من السنة المالية 2007 (..).

16 ـ غاية العجز الشامل ستثبت بصورة لا تزيد على 3 في المئة من الميزانية. سيتحدد مسار انحداري للعجز بصورة تدريجية وصولا الى نسبة 1 في المئة في السنة المالية 2009.

17 ـ الحكومة (..) ستعمل فورا على انهاء اجراءات سن قانون بنك اسرائيل المعدل ((....

18 ـ وفقا للقدرة المالية سيُخفض الدين الوطني مع تجنب زيادة العبء الضريبي (..).

19 ـ الحكومة ستتبع سياسة العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوات الاجتماعية ومكافحة الفقر بلا هوادة (..).

20 ـ الحكومة ستسعى الى تخفيض معدلات البطالة خلال فترة ولايتها الى الثلث (..).

السياسة الاقتصادية

21 ـ الحكومة ستواصل تنفيذ الاصلاحات البنيوية في الاقتصاد من اجل زيادة نجاعة الأسواق (..) وهذه الاصلاحات ستنفذ من خلال الحوار التام بين الحكومة وأرباب العمل والنقابات التمثيلية.

22 ـ الحكومة ستسعى الى تقليص اللامساواة مع تشجيع الخروج الى سوق العمل وتقليص عدد العمال الاجانب وتركيز الدعم للسكان غير القادرين على العمل.

23 ـ الحكومة ستسعى الى تبني الشفافية القصوى في ميزانية الدولة (..).

راتب الحد الأدنى

24 ـ الحكومة ستحدد لنفسها هدفا تدريجيا (..) برفع راتب الحد الأدنى وتثبيته عند قيمة ألف دولار لـ4600 شيكل) لهذا الغرض (..) سيتم رفع رواتب الحد الأدنى في المرحلة الاولى بقيمة 500 شيكل على نبضتين: الاولى بنصف المبلغ (..) بما لا يتجاوز تاريخ الاول من حزيران/يونيو 2006، والثانية (..) خلال عام 2007 (بقيمة 125 شيكلا في الاول من نيسان (ابريل) 2007 و125 اخرى في الاول من حزيران/يونيو 2007).

25 ـ استمرار التغيير في راتب الحد الأدنى سيتحدد وفقا للظروف (..) من خلال لجنة متخصصة (..).

26 ـ الحكومة ستعمل (..) على بناء منظومة تطبيق ناجعة لقوانين العمل.

27 ـ الحكومة ستعمل تدريجيا على تقليص عدد العمال الاجانب الاجمالي المرخصين وغير المرخصين، بمن فيهم العمال الفلسطينيون (..) عدد العمال الاجانب في نهاية هذه العملية لن يزيد على 3 في المئة من قوة العمل الاسرائيلية. الى جانب ذلك يتوجب على الحكومة (..) أن تحرص على العامل الاجنبي وأن تجد حلا ملائما لاحتياجاته الانسانية واحتياجات اولاده الذين ترعرعوا وتعلموا في البلاد.

28 ـ سيتحدد اطار مالي لتشجيع مشاركة الشرائح الفقيرة في قوة العمل.

التقاعد الإلزامي

29 ـ الحكومة ستعمل على تطبيق التقاعد الالزامي (..) المكرس من خلال القانون.

مخصصات الشيخوخة

30 ـ الحكومة ترى بالمسنين والمتقاعدين شريحة سكانية يتوجب اعطاؤها الأفضلية وتوجيه خيرة وأقصى الموارد اليها (..).

المجلس الوطني للمجتمع والاقتصاد

31 ـ الحكومة ستقوم بتشكيل (..) مجلس للمجتمع والاقتصاد ليشمل ممثلي الدولة وأرباب العمل والعاملين. المجلس سيضع توصياته أمام الحكومة في كل ما يتعلق بتخطيط الاقتصاد الشامل (..).

شركات القوى البشرية

32 ـ الحكومة ستُعين طاقما من المختصين من اجل تقديم موعد تطبيق القانون بصورة كاملة (..).

الصحة

33 ـ الحكومة ستتبنى سياسة زيادة مضبوطة وملائمة لسلة الصحة. بدءا من 2007 ستزداد سلة الأدوية بنسبة 4 في المائة سنويا، وفي كل عام (..) ايضا بما في ذلك في السنة المالية 2007 ستضيف الحكومة الى سلة الأدوية زيادة خاصة بقيمة 200 مليون شاقل لمعالجة الاحتياجات الخاصة (..).

المتقاعدون

34 ـ الحكومة ستعمل على الارتقاء بحقوق المسنين والمتقاعدين.

التربية

35 ـ الحكومة ستحرص على التركيز في التعليم اليهودي على تعزيز الهوية اليهودية (..).

36 ـ الحكومة ستعمل على تنفيذ اصلاح متفق عليه في التعليم بحيث يكون الطالب ومكانة المعلم في مركزه (..).

37 ـ الحكومة ستعمل على اعادة التعليم الى المكان الجدير به في مركز الفعل الجماهيري (..).

التعليم في سن الطفولة المبكرة

38 ـ الحكومة ستتطلع الى تحويل التعليم في سن الطفولة المبكرة الى جزء لا يتجزأ من التعليم الالزامي في اسرائيل. في المرحلة الاولى ستُكرس الحكومة موارد لدعم الحضانات اليومية.

التعليم العالي

39 ـ الحكومة ستضمن سهولة الوصول الى التعليم العالي (..) من خلال تحديد رسوم تعليمية ملائمة وتحديد منظومة إقراض مدعومة للطلاب (..). كما ستطبق خطة تمويل للتعليم العالي حسب النموذج المطبق بنجاح في استراليا.

الجهاز القضائي

40 ـ سيتم ضمان مكانة الجهاز القضائي الاسرائيلي العليا وعلى رأسها محكمة العدل العليا. الحكومة ستحافظ على مكانة المحكمة العليا والابقاء على صلاحياتها ذات المكانة المرتفعة، وستعارض كل تغيير قد يمس بمكانة أو بطريقة تعيين القضاة (..).

تطبيق القانون ومكافحة الجريمة

41 ـ الحكومة ستُقدم الدعم الكامل لكل هيئات تطبيق القانون (..) وستعمل بحزم ضد الجُناة والمخالفين (..) وستتصرف بصورة جهازية ضد الفساد عموما والفساد في الجهاز العام على وجه الخصوص (..) الحكومة ستعمل على الوفاء بالتزامات وقرارات الحكومة السابقة في قضية البؤر الاستيطانية غير المرخصة.

المهاجرون واستيعابهم

42 ـ الحكومة ستقيم علاقة وحوارا دائمين مع ممثلي المهاجرين (..).

الأقليات

43 ـ الحكومة ستحرص على تطوير البلاد لصالح كافة سكانها، وستعمل على المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية بصورة تامة لكل مواطنيها دون تمييز في الدين أو العرق أو الجنس، وستحترم حقوق المواطنة لمواطنيها من أبناء الأقليات (..) كما أن الحكومة لن تقبل بأي مظهر من مظاهر العنصرية في الدولة.

44 ـ حكومة اسرائيل ستعمل على توفير المرافق الهامة لضمان المساواة في حقوق الأقليات (..) والحكومة ستطبق (..) سياسة مساواة في إتاحة الفرص للتعليم وتوفير البنى التحتية وتوفير الخدمات.

45 ـ الحكومة ستعمل على تسريع اجراءات تنظيم الاراضي في التجمعات السكانية العربية وحث خطة بناء المدينة في التجمعات العربية (..).

الثقافة والفنون

46 ـ الحكومة سترى في رعاية الثقافة في اسرائيل (..) وسيلة لبلورة صورة المجتمع واسهاما في رفع مستوى حياة الفرد والجماعة.

47 ـ الحكومة ستعمل على ضمان توفير ظروف ملائمة للنشاط الثقافي والفني (..) والدفاع عن مكانة المنتجين والمبدعين (..).

48 ـ الحكومة ستزيد دعمها للمشاريع الثقافية والفنية (..).

تطوير مناطق الجليل والنقب والقدس

49 ـ الحكومة ستعمل على تطوير النقب والجليل وترى بهما مناطق أولوية قومية. كما ستعمل على تحويل القدس الى مركز سياسي ثقافي وتجاري (..) وسيتم توسيع مجالات الوزارات الحكومية المسؤولة عن هذه القضايا.

الحكم المحلي

50 ـ الحكومة ستحرص على تنفيذ اصلاح من اجل ترسيخ الحكم المحلي الناجع والحديث.

الوضع الراهن

51 ـ سيتم الحفاظ على الوضع الراهن في الشؤون الدينية.

الممنوعون من الزواج

52 ـ الحكومة ستسعى من دون تأجيل الى سن قانون لحل مشكلة «الممنوعين من الزواج».

مكافحة حوادث الطرق

53 ـ الحكومة ستعمل كهدف وطني على تخفيض عدد المصابين وضحايا حوادث الطرق.

الحفاظ على جودة البيئة وجودة الحياة

57 ـ الحكومة ستعمل على الارتقاء بتخطيط البنى التحتية الوطنية في مجالات المياه وشبكات الصرف والمجاري ومنظومة المواصلات القطرية والبلدية وحل مشاكل جمع القمامة ومعالجتها وتقليص تلوث البيئة والمياه.

مكانة المرأة

55 ـ الحكومة ستعمل على الزيادة المستمرة لدمج النساء في سوق العمل، والقيادة السياسية والاقتصادية (..) وتوجيه اهتمام خاص للنساء العربيات.

الاسكان والبناء

56 ـ الحكومة ستعمل على التخفيف من ضائقة السكن عند الأزواج الشابة بما في ذلك، وخصوصا، المناطق النائية وفي اوساط السكان في ضائقة.

الحفاظ على الآثار

57 ـ الحكومة ستُعد خطة رئيسية لترميم المواقع الأثرية التي تحمل تراث اسرائيل.

الناجون من الكارثة

58 ـ الحكومة ستعمل على تحسين ملموس في وضع الناجين من الكارثة خصوصا الذين يعيشون من المخصصات وضمان الدخل.

الشبيبة والاطفال في ضائقة

59 ـ الحكومة ستطبق خطة وطنية لمعالجة الاجهزة الخاصة بهؤلاء السكان (..) وستحدد خطة متعددة السنوات (..) لضمان تكريس الموارد.

المساواة للاشخاص ذوي الاعاقات

60 ـ الحكومة ستعمل على الارتقاء بحقوق المعاقين (..) في مجال سهولة الوصول والحركة والعمل والاندماج في التربية والتعليم وما الى ذلك. الحكومة (..) ستسن قانونا يهدف الى مساعدة هذه الشرائح وتحسين اوضاعها.

اسرائيل والجاليات اليهودية

61 ـ الحكومة ستطبق خطة تمأسس العلاقة بين اسرائيل والجالية اليهودية (..) وستواصل دعم تطبيق الخطط الاكاديمية وبرامج مثل مشروع «تغليت» و«رحلة».

التعاونيات العاملة

62 ـ الحكومة ستضمن سهولة الوصول الى الموارد المائية والاراضي الزراعية بثمن اقتصادي عادل. كما ستعمل على تطبيق القوانين التي تضمن حقوق المزارعين في الاراضي.

الرياضة

63 ـ الحكومة ستعمل على رعاية وتطوير البنى التحتية القائمة والجديدة في مجال الرياضة، والنشاط الجسماني وستخصص موارد من اجل هذا الهدف.

حركات الشبيبة

64 ـ الحكومة ستتطلع الى زيادة ميزانية الحركات الشبيبية الطليعية.

تنمية مُستدامة

65 ـ الحكومة وسلطات الحكم ستعمل على تنمية مستدامة لموارد الدولة مع الحفاظ على التوازن الملائم بين استغلالها لاحتياجات الوقت الراهن والحاجة للحفاظ عليها للأجيال القادمة.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/5/5